



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

سياسات ترشيد الإنفاق العام والترهل الوظيفي وإصلاح سلم الرواتب

أ.د. زهير الحسني

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الإقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الإلتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org

سياسات ترشيد الإنفاق العام والترهل الوظيفي وإصلاح سلم الرواتب

أ.د. زهير الحسني*

يعاني العراق من بعض التحديات الرئيسية والبنوية التي لها مساس ببناء الدولة ومؤسساتها ومن هذه التحديات ما يتعلق بقطاع الإنفاق الحكومي والترهل الوظيفي العام في المؤسسات، مما يستدعي تحديد طبيعة المشكلة بنحوٍ دقيق ووصف المعالجات المقترحة لها.

أولاً: تحديد المشكل

يعود ضعف الأداء الحكومي والهدر في المال العام والترهل الوظيفي وانعدام العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل الوطني إلى عوامل عدة:

١. عوامل سياسية بنوية هيكلية ناجمة عن انعدام الحوكمة الرشيدة، بسبب عدم كفاءة النظام السياسي في الأداء الحكومي وفشل المشاريع التنموية لقيامها على المحاصصة وتوزيع مغنم عوائد النفط وعدم الإنفاق على الموازنة الاستثمارية.
٢. عوامل وظيفية اقتصادية ناجمة عن ضعف الجهاز الإداري في إدارة المشاريع لأسباب سياسية كالفصل السياسي وتدخل الكتل السياسية في إدارة المرافق العامة وانعدام النزاهة والشفافية بسبب عدم تنفيذ الحكومة الالكترونية وضعف الأداء الحكومي.

ثانياً: الحلول المقترحة

أ. العوامل البنوية الهيكلية والسياسية

وهي ناجمة عن عدم كفاءة النظام السياسي البرلماني القائم على توزيع مغنم وفرة عوائد النفط وهيمنة الكتل السياسية على مجلس الوزراء على أساس المحاصصة السياسية لا عن الديمقراطية

* استاذ القانون الدولي العام، مستشار الهيئة الوطنية للاستثمار – مجلس الوزراء.

التمثيلية عن الشعب، ولمعالجة هذا الخلل ينبغي الآتي:

١. إصلاح النظام الانتخابي عن طريق الدوائر الانتخابية المتعددة لا على أساس القوائم الانتخابية، لغرض إجراء الانتخابات على أساس المواطنة لا على أساس المكونات.
٢. إشراف السلطة القضائية على الانتخابات بدلاً من المفوضية التي تقوم على تمثيل الكتل السياسية لا على الانضباط العام تحقيقاً للشفافية وثقة المواطن بالانتخابات.
٣. الحد من تدخل الكتل السياسية في المرافق العامة وإلغاء اللجان الاقتصادية والكشف عن مصادر تمويل هذه الكتل ومنع التجاوز على المال العام.
٤. العمل على تعديل الدستور نحو النظام الرئاسي للقضاء على المحاصصة والفساد واستعادة هبة الحكومة وسلطات القانون عن طريق حكومة قوية تمثل الشعب لا رؤوس الكتل السياسية وعدم وقوع رئيس الحكومة رهينة بيد هؤلاء الرؤساء. وذلك بالاستفتاء بموجب المادة ١٢٦ من الدستور التي لا تخضع لفيتو ثلاث محافظات.
٥. تعديل قانون الأحزاب السياسية لغرض الكشف عن طرق تمويل الأحزاب غير القانونية
٦. حصر السلاح بيد الدولة والحيلولة دون تدخل الجماعات المسلحة في شؤون الدولة والمجتمع.

ب. العوامل الوظيفية

وهي ناجمة عن عدم كفاءة النظام الإداري والمالي في إدارة الموارد العامة وضعف الانضباط الحكومي. وتتوزع هذه العوامل بين عدم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وبالتالي عدم وضوح هوية الاقتصاد الوطني المتأرجح بين هيمنة القطاع العام ومحاولة دعم القطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وبين ضعف الجهاز الإداري وانتشار البيروقراطية والفساد، وسنبين ذلك في الآتي:

١. التنسيق بين السياستين المالية والاقتصادية.

يقوم الاقتصاد الوطني على بيع عوائد النفط المحتملة بالدولار إلى البنك المركزي بالدينار العراقي مع عمولة للبنك وذلك لتمويل الإنفاق الحكومي وفي مقدمته رواتب الموظفين والرعاية

الاجتماعية والموازنة التشغيلية مع غياب يكاد يكون تام للموازنة الاستثمارية وتمويل المشاريع التنموية، ولغرض إعادة اعمار العراق وتحقيق التنمية الاقتصادية ينبغي العمل على مشاركة البنك المركزي في التنمية الاقتصادية في الآتي:

أ) دعم المنتج الوطني بإعادة تشغيل ٢٠ ألف من معامل القطاعين العام والخاص عن طريق تنفيذ القوانين الأربعة، وهي التعرف الكمركية وحمية المستهلك وحمية المنتجات الوطنية والمنافسة، ولهذا الغرض ينبغي وضع وتنفيذ المنهاج الاستيرادي لمكافحة الإغراق والحد من الاستيرادات العشوائية وتمكين المنتج الوطني من المنافسة. ولتحقيق ذلك ينبغي سيطرة الدولة بشكل حازم على المنافذ الحدودية بواسطة القوات الأمنية لمنع التهريب والفساد وتحقيق العوائد الكمركية لدعم الموازنة العامة بتعظيم الموارد. أما منافذ كردستان فإذا لم يتم تنفيذ الأمر ١١ فإنه ينبغي منه دخول بضائع هذه المنافذ إلى السوق العراقية عن طريق سيطرات عسكرية تمنع تسرب هذه البضائع بالتهريب والفساد وبالتالي تستعيد الدولة السيادة على المنافذ الحدودية ومنع دخول المخدرات والمواد الممنوعة والسلع الفاسدة.

ب) الانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء وتقديم الحسابات الختامية السنوية للكشف عن الفجوة بين التخصيصات المالية والإنفاق العام ووقف الهدر في المال العام. ولهذا الغرض ينبغي تشكيل لجنة مالية اختصاصية لإعداد هذه الموازنة للحلول محل الطاقم الحالي المتمسك بموازنة البنود.

ت) زيادة نسبة الموازنة الاستثمارية ٥٪ سنوياً حتى تبلغ ٥٠٪ من الموازنة العامة لغرض تمويل المشاريع التنموية وتوفير فرص عمل ومكافحة البطالة.

ث) بالنظر لعدم وجود نظام إدارة المشاريع Project Management، ينبغي إعادة مجلس الإعمار لإدارة الاقتصاد الوطني وحوكمة العقود الحكومية والإشراف على تنفيذ المشاريع بمشاركة واسعة للقطاع الخاص.

ج) تأهيل الشركات العامة بنقل فائض العمالة إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للتأهيل وإبرام عقود شراكة مع القطاع الخاص العراقي والأجنبي لتحقيق إدارة رشيدة للشركات على أساس الربحية وإلغاء الأعباء المالية التي تسببها هذه الشركات لوزارة المالية.

- (ح) تملك الأراضي الزراعية للمزارعين المنتجين ولمشايخ القطاع الخاص الحاصلة على إجازة التنمية الصناعية تشجيعاً للمنتجين وتمكينهم من الحصول إلى ائتمان للقروض التي يحتاجونها.
- (خ) مكافحة الانكماش الاقتصادي عن طريق تخفيض سعر الفائدة من جهة وتخفيض قيمة الدولار من جهة أخرى للحيلولة دون هروبه وتهريبه وتوحيد سعر الصرف لمكافحة السوق السوداء والمضاربة بالدينار.
- (د) حصر تمويل الاستيرادات بالاعتمادات المستندية فقط عن طريق مصارف مراسلة رصينة ومعتمدة دولياً والتوقف عن الحوالات وبيع الدولار للمصارف الخاصة وإلغاء عمولاته واستخدامها لتزوير الوثائق والمستندات وإجازات الاستيراد لوقف غسل الأموال.
- (ذ) استقطاع الرسوم الكمركية والضرائب من الحوالات المصرفية والاعتمادات المستندية مباشرة كأمانات لدى وزارة المالية لحين التحاسب وذلك لضمان عوائد ضخمة للموازنة والقضاء على التهرب والغش الوزاري لحين تأهيل المنافذ الحدودية تحت سيطرة الدولة.
- (ر) نقل دائرة عقارات الدولة إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لحماية المال العام والقضاء على الفضائيين وتسهيل تخصيص الأراضي للاستثمار. ونقل دائرة العقود إلى اللجنة الاقتصادية لحكومة المناقصات وتحقيق الشفافية. ونقل النافذة الواحدة إلى الأمانة العامة تحت إدارة دائرة التنسيق الحكومي لتحقيق الفعالية والشفافية وتشجيع الاستثمار.
- (ز) إصدار قوانين الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقانون التحكيم ونظام المناطق الاستثمارية.

٢. الحوكمة الإدارية

- لغرض إصلاح النظام الإداري والمالي وزيادة كفاءة الأداء الحكومي ومكافحة البيروقراطية والروتين والفساد ينبغي القيام بالآتي:
- (أ) تنفيذ الحكومة الإلكترونية وتحقيق كفاءة وسرعة الاداء ومكافحة الفضائيين والعمولات والرشاوى.
- (ب) توحيد الرواتب والتقاعد في قانون موحد لكل منها للقضاء على الفوارق الفلكية بين الرواتب وإلغاء مخصصات الخطورة والضيافة والامتيازات الخاصة تحقيقاً للعدالة الاجتماعية وتشجيع صغار الموظفين على الأداء الوظيفي الجيد ومكافحة الفساد.

ت) إلغاء الرواتب المزدوجة ورواتب الفضائيين ورواتب العدالة الانتقالية المؤقتة وعدم تحويلها إلى نظام قانوني دائم لتحقيق العدالة الاجتماعية ووقف الهدر في المال العام.

ث) وقف التعيينات الحكومية ووقف الاستثناءات وتشجيع الموظفين ممن لم يبلغوا سن التقاعد على طلب التقاعد مقابل مكافئة نهاية خدمة مشجعة للقضاء على الترهل الوظيفي والبطالة المقنعة وتحقيق الإنتاجية في العمل الحكومي.